محاضرة بعنوان:

المواطنة في الفكر الصهيوني

Citizenship in Zionist thought

المادة : التاريخ القديم
المرحلة : الأولى

إعداد:
م. د. مجيد جاسم محمد أحمد الشعيبي
أستاذ تاريخ الأديان – رئاسة جامعة الأنبار
كلية التربية للبنات

قبل البدء بالحديث عن "مفهوم المواطنة في الفكر الصهيوني"، وجدنا من الضروري بمكان إعطاء نبذة مختصرة عن استخدامات مصطلح– "الصهيونية"– في الفكرين الديني والسياسي؛ فقد نُسبت لفظة "الصهيونية ציונות" في الفكر الديني اليهودي إلى جبل "صهيونציון "، وهو أحد الجبال الأربعة التي أقيمت عليها مدينة القدس. وهذا الاسم غير عبراني، أطلقه أصحاب الأرض (الكنعانيون) على قلعتهم الحصينة الواقعة على الرابية الجنوبية الشرقية من مدينتهم "أورشليم"؛ إلاّ أن الملك داود غيَّر هذه التسمية فأطلق على الحصن اسم "مدينة داود"، وهو ما تؤكده النصوص الواردة في سفر صموئيل الثاني"٥:٧،٩".

ونعتقد أن تغيير الاسم هنا، لم يكن إلاّ محاولة من قبل محرري ذلك السفر لتغيير الاسم الكنعاني، بما يتلاءم وتوجهاتهم وأهدافهم الرامية إلى تغيير جغرافية الأرض، لتتحول من أرضٍ تابعة إلى أهلها الأصليين إلى أرض تابعة لإسرائيل ومملكتها الناشئة في ذلك الوقت.

أمّا في المصطلح السياسي فتعرّف الصهيونية على أنها "حركة سياسية تهدف إلى إعادة "مجد إسرائيل" المفقود بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وهي تمزج بين السياسة والدين وتتخذ الدين ركيزة تقوم عليها في دعوتها السياسية؛ فالعقيدة الصهيونية، كما يقول "روجيه غارودي" لا تعرف التماسك والترابط إلاّ من خلال الرجوع إلى الديانة اليهودية، وأن حذف

بعض المفاهيم مثل: "الشعب المختار" و "الأرض الموعودة" سيؤدي إلى انهيار أساس الصهيونية.

إنه من المعلوم أن الحقبة التاريخية التي شهدت تشرذم اليهود وتفرقهم بين بلدان العالم وتوطنهم في "جيتوات" عدة، جعلهم يتأثرون بحركات التمرد والثورات التي جرت في القرن الثامن عشر وخاصة الثورة الفرنسية، إذ بادرت تلك الثورة بعلمنة الدولة وفصلت الدين عن الدولة، فكان ذلك الخطوة الأولى نحو نشوء الدولة العصرية الحديثة. وكان لا بد أن يقابل ذلك علمنة مماثلة من جانب اليهود، وحسم لمسألة الدين القومي والقومية الدينية، وقد تحقق ذلك من خلال سعي القادة والزعماء الصهاينة إلى تطوير منهج عقلاني يهدف إلى إزالة جميع الخصائص القومية عن اليهودية بغية إقامة علاقات سوية بين اليهود والمجتمعات التي يعيشون فيها؛ فدعوا إلى إلغاء كافة الصلوات اليهودية التي تعكس السمة القومية اليهودية، وطالبوا باستبدال اللغة العبرية بالألمانية في جميع الطقوس الدينية، كما قام أصحاب فكر اليهودية الإصلاحية من جانبهم بإجراء تحويرات جوهرية في صيغ الصلوات لتشير إلى الخلاص العام للبشرية بدلاً من إشارتها للخلاص القومي لليهود، ثمّ غيّروا مفهوم "الماشيح הַמָּשִׁיחַ (أي المسيح المنتظر) ليصبح دعوة إلى بداية عصر إنساني ينعم فيه الجميع بالعدل وزوال مظاهر الظلم. وهكذا تحولت اليهودية، في نظر الإصلاحيين اليهود، إلى عقيدة دينية وأخلاقية ليس فيها خصائص قومية تميز اليهود عن سائر الأمم. فكان أن صاحب ذلك كله، انعتاق سياسي لليهود ومنحهم الحقوق الدينية والسياسية، التي جعلت منهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات. وقد امتدت هذه الفترة لعقود حتى تم تكوين وإنشاء الكيان الصهيوني ومن ثم احتلاله للأراضي الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، فإن أساس المساواة في أكثر الدول ديمقراطية إنما يعتمد على مبدأ "المواطنة" التي يتمتع بها السكان داخل حدود أمّةٍ ما. ويعني مفهوم المواطنة هذه الحقوق المرتبطة بعوامل معينة مثل المكان والإقامة داخل الدولة؛ ولكن في الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية، فإن الهوية القومية وليس مكان الولادة هي العامل الأساس المحدد لحقوق المواطنة. وتبعاً لذلك، فإن تعريف "الأمة" لا ينطبق على الأفراد المقيمين في أراضيها

المحتلة، بل على أساس انتمائهم العرقي، أو على اساس علاقات الدم بين اليهود في كافة أنحاء العالم.

هذا المبدأ تم تشريعه في وثيقة إعلان الاستقلال، وفي قانون العودة الصادر سنة ١٩٥٠م؛ فإنه وبموجب قانون حق العودة، فإن اليهود الراغبين باكتساب المواطنة في دولة اليهود(إسرائيل) غير مضطرين للوفاء بإجراءات الهجرة على شاكلة معظم الدول الأخرى في العالم، إذ يُنظر إليهم على أنهم "عائدون" إلى بلادٍ هي من حقهم، فيُطلق على هؤلاء اسم "עולים" بمعنى "القادمين" أي "الصاعدين إلى الأرض المقدسة التي خصصها الرب لهم" وهذا الاستخدام لهذه اللفظة "עולים"، إنما يشير ضمناً إلى المضمون الأيديولوجي لهذا المصطلح وبالطبع فإن هذه الهجرة غير ممكنة بالنسبة لغير اليهود.

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يشكلون الخمس من مجموع السكان، فقد تم تحديد معايير المواطنة الخاصة بهم في تشريعات أخرى، مثل قانون المواطنة لعام ١٩٥٢م، الذي يجعل من الاستحالة بمكان بالنسبة لأي فلسطيني خارج حدود ما يسمى اليوم بـ "إسرائيل"، مهما كان مكان ميلاده أن يطلب المواطنة "الإسرائيلية"، إلا إذا ما كان مسجلاً على أنه متواجد داخل الدولة خلال أو بعد حرب ١٩٤٨م بقليل.

أمّا المواطنين الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء داخل حدود الدولة الجديدة والبالغ عددهم نحو ١٥٠ ألف، ممن يحق لهم المواطنة الإسرائيلية– فإن هذه المواطنة تبدو أنها أقل شأناً من المواطنة اليهودية في كافة مناحي الحياة تقريباً؛ بل أنه حتى المواطنين الفلسطينيين، الذين يعرفون رسمياً باسم "عرب إسرائيل"، والذين يتمتعون في الظاهر بمساواة رسمية: جوازات سفر "إسرائيلية"، و"الحق في التصويت في الانتخابات". ولكن مع ذلك، فإن هذه المواطنة الرسمية هي مواطنة مشوهة، لا سيما وأن هؤلاء المواطنين يخضعون لتمييز عنصري واضح.

إن الناظر إلى الكيفية التي يتم من خلالها إدارة شؤون الدولة في الكيان الصهيوني، يجد أنها خالية من شيء اسمه "دستور دائم". ويبدو أن الدوافع الحقيقية لعدم وضع دستور دائم للكيان الصهيوني لا يمكن فهمها الاّ من خلال الوضع السياسي الصهيوني بوجه عام من جهة، وميزان القوى بين الاحزاب السياسية من جهة أخرى، وقد عبر عن هذه الحقيقة ممثلو

هذه الاحزاب عندما شدّدوا على ضرورة أن يكون الدستور مطابقاً للتوراة، وإلاّ فلا يكون هناك مسوغاً لوجوده. كما إن وضع أي دستور مدون شامل، يستوجب بالضرورة أن ينص فيه على حقوق الافراد وحرياتهم الشخصية والمساواة بينهم دون تمييز بسبب لون أو دين أو عرق. وهنا تظهر إشكالية تتمثل باستئصال الكيان الصهيوني للسكان العرب المتبقين في فلسطين المحتلة وإكراههم على الهجرة أو الاستيلاء على ممتلكاتهم، وهو ما يعني فقدان المسوغ من وضع هذا الدستور، لا سيما وأن الصهاينة يحرصون كل الحرص على تأكيد الطابع اليهودي للدولة دون النظر إلى بقية أبناء المجتمع .

وتأكيداً لما سبق، نجد إصراراً من قبل رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتانياهو" على أن الكيان الصهيوني(إسرائيل) دولة الشعب اليهودي، أو وطن الشعب اليهودي، وهو ما يكشف أن الاعتراف بيهودية "دولة إسرائيل"، ليس مجرد اعتراف بهويتها اليهودية فحسب، وإنما يمس الأرض نفسها، بمعنى أنها حق للشعب اليهودي وملك له لا ينازعه في ذلك الفلسطينيون. وبهذا تصبح "ارض إسرائيل" إلغاء لفلسطين، ولأرض فلسطين، ولحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية.

أمّا الغريب في هذا الأمر، فإنه لا يوجد لدى الكيان الصهيوني تعريف محدد وواضح لـ "من هو اليهودي ؟" حتى اللحظة، رغم مرور اكثر من ٧٢ عاماً على قيام ذلك الكيان، إذ "تؤكد لنا الوثائق التاريخية على أن ديفيد بن غوريون (أول رئيس وزراء لهذا الكيان) حاول الامتناع عن مناقشة القضية علانية، والعمل على إيجاد مخارج بالاتفاق مع المتدينين، في الأروقة المغلقة، في حين عمدت مؤسسات الدولة على اتخاذ إجراءات شديدة تمنع النساء غير اليهوديات المتزوجات من يهود من الهجرة إلى "إسرائيل". ورغم انشغال "إسرائيل"، منذ إقامتها، وحتى نهاية السبعينيات بصياغة حدود الهوية الداخلية، من خلال مناقشة من هو اليهودي، ومن يحق له الهجرة، ومن لا يحق له، فإن سنوات الثمانينيات شهدت بدايات تحويل النقاش من المسار الداخلي(إشكالية علماني- ديني)، إلى المسار السياسي- القومي(إشكالية فلسطيني-إسرائيلي)، إذ بدأت تطغى على أسئلة من هو اليهودي؟ أسئلة ما هي الدولة اليهودية الديمقراطية؟

لقد تراوحت الاقتراحات الصهيونية لحل وسط حول من هو اليهودي؟ بين إلغاء بند القومية نهائياً من بطاقة الهوية، والتمييز بين اليهودي و"اليهودي بقومية متبناه أو مكتسبة. ولكن

من المفيد معرفة رفض بن غوريون لمحو بند القومية اليهودية من الهوية، والاكتفاء بتعبير "إسرائيلي" إذ يقول: لقد ولد هنا جيل ليس متديناً بغالبيته. واذا كتبنا إسرائيلي فقط، وليس يهودي فهنالك خطر. إذ يجب عليه أن يعرف أنه يهودي... ويجب ان نزرع في قلبه إدراك أننا قبل كل شيء يهود... ولذلك لا يجوز أن يكتب في بطاقة الهوية فقط إسرائيلي، بل يجب أن يكتب يهودي.

ومهما يكن من أمر، فقد صادقت الحكومة الصهيونية نهاية عام ٢٠١٠، على تعديل المادة ٥(ج) من قانون المواطنة بعد نقاش عاصف، وحسب التعديل " يتوجب على كل من يطلب الحصول على حق المواطنة، وهو ليس يهودياً، ان يصرّح بالولاء لدولة إسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية". ويبدو أن لذلك التعديل عدة أسباب منها: ما يتعلق بـ "الهاجس الديموغرافي"، الذي يتضح جلياً من خلال خطاب رئيس وزراء دولة اليهود "بنيامين نتنياهو" في مؤتمر هرتسليا للعام ٢٠٠٤م إذ يقول (نقلاً عن: المشاقبة، المرجع السابق): "توجد لدينا مشكلة ديموغرافية، وهي لا تتركز بشأن العرب في فلسطين، ولكنها تتركز في عرب إسرائيل، حيث ستصل نسبة السكان العرب في الدولة إلى ما بين (٣٥%-٤٠%)، خلال السنوات القادمة، وذلك سيلغي الدولة اليهودية التي ستتحول إلى دولة ثنائية القومية، مما سيمس بالنسيج الديمقراطي من وجهة نظرنا".

ومن الأسباب الأخرى ما يتعلق بـ "إلغاء حق العودة"؛ إذ أن الإعلان عن يهودية "دولة إسرائيل"، سيحبط ويجهض حق العودة للفلسطينيين، فحق العودة يعني بحسب الكيان الصهيوني محو دولته المزعومة على الاراضي الفلسطينية المحتلة. ناهيك بالطبع عن أن هذا التعديل يُعد ورقة اختبار لوضع حد للصراع العربي – الصهيوني؛ فالمواطنة الصهيونية تعني إعلاء شأن اليهود المغتصبين للأرض الفلسطينية على حساب العرب(من مسلمين ومسيحيين)، وهو ما يعني زيادة وتكريس مفهوم التمييز والعنصرية، الذي يتنافى مع مفهوم المواطنة الحقيقية.

ويضاف إلى ما سبق فإن هذا التعديل إنما يؤكد على هدف الحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود؛ إذ أن من لم يعتقد بأن للشعب اليهودي الحق في وطنه فهو عنصري، ومن لـم يعتقد بأن الوطن اليهودي يمتلك الشرعية الدولية فهو مخادع، فبدون الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فإن المشروع الصهيوني سيتلاشى.

وهكذا ومن خلال ما سبق يتأكد لنا، أن أصل الجدل حول ديمقراطية "إسرائيل" ويهوديتها يعود إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية فيها. وأن "إسرائيل" هي الوحيدة التي يتم فيها الانتماء إلى القومية، ثم الحصول على المواطنة عبر تغيير الدين، وما الديمقراطية "الإسرائيلية" في نهاية أمرها، إلا نظام أثنوديمقراطي.

كما يتأكد لنا في الوقت ذاته إن الكيان الصهيوني في حقيقته هو كيان استيطاني عنصري توسعي، لا يقوم على فكرة المواطنة، وإنما على أساس التمييز، والفصل بين اليهود وغير اليهود.